IDLO

خلق ثقافة العدالة

المنظمة الدولية لقانون التنمية

دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نمواً

شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية مستدامة

صورة الغلاف: @ILDO/Sebastian

برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية مستدامة

حقوق التأليف @ 2022، المنظمة الدولية لقانون التنمية

كافة الحقوق محفوظة. يجوز استنساخ المواد في هذا المنشور ونشرها لأغراض علمية غير تجارية دون الحاجة إلى إذن كتابي من المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) شريطة التصريح التام بالمصدر. لا يجوز إعادة استنساخ هذا المنشور لغايات إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى دون إذن من المنظمة الدولية لقانون التنمية. يمكن التوجه بطلب الإذن إلى info@idlo.int.

IDLO
خلق ثقافة العدالة
المنظمة الدولية لقانون التنمية

دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نمواً

شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية مستدامة

صمم برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا، والذي تم إطلاقه في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بالتعاون بين المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS).

ممولاً من الاتحاد الأوروبي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، يوفر برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا المساعدة التقنية والقانونية، فضلا عن بناء القدرات التكميلية، إلى حكومات البلدان الأقل نموا وجهات القطاع الخاص في مجالات تتعلق بالاستثمار، بما في ذلك التفاوض وتسوية النزاع. توفر هذه المساعدات إلى المستفيدين دون تكلفة وذلك من خلال الاستفادة من خبرات محامين وخبراء يعملون بصفة مجانية او بأتعاب مخفضة. كما أن المساعدات التي يقدمها البرنامج يحركها الطلب، وتقدم بناء على طلب وتصمم للاستجابة السريعة.

المستفيدون

تم تصميم برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا لدعم المستفيدين من البلدان الأقل نموا وتلك التي تخرجت مؤخرا من فئة البلدان الأقل نموا، والمعينة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن للبلدان الأقل نموا وعددها 46 الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) المسؤول والمستدام والمدار جيدا لدر الدخل وخلق الوظائف والارتقاء التكنولوجي، بهدف تعزيز نموهم الاقتصادي وتنميتهم المستدامة. ومع ذلك، غالبا ما تفتقر البلدان الأقل نموا إلى الموارد البشرية أو المالية للمشاركة بفعالية في المفاوضات وتسوية النزاع ذي العلاقة بالاستثمار، وبالتالي تحقيق نتائج أكثر تفضيلا لشعوبهم واقتصاداتهم.

لما تقدم، فإن البرنامج يوفر المساعدات إلى جهات ووكالات حكومية، ومشاريع مملوكة من الدولة، وجهات القطاع الخاص المؤهلة، بما في ذلك؛ جهات القطاع الخاص التي تعاني من نقص الموارد و/أو صغيرة ومتوسطة الحجم داخل البلدان الأقل نموا. ويولى اهتمام خاص لدعم الشركات المملوكة من قبل النساء والأفراد من الفئات المهمشة والمستبعدة، وتعزيز وصولهم إلى فرص اقتصادية.

نظرة عامة عن البرنامج

يسعى الدعم الذي يقدمه برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا إلى التعامل مع القيود المعنية بالقدرات والتي قد تواجهها حكومات البلدان الأقل نموا والجهات المملوكة من الدولة أو جهات القطاع الخاص المؤهلة لتدخلات البرنامج، في العلاقات الاستثمارية مع النظراء الأجانب. من خلال ذلك، يدعم البرنامج المستفيدين في البلدان الأقل نموا في جني أقصى فائدة من فرص الاستثمار المتاحة، وزيادة تدفقات الاستثمار المستدام وتشجيع المزيد من التنوع الاقتصادي. إن برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا مبني على أساس شراكة بين القطاعين العام والخاص وبسمتين مميزتين ومبتكرتين.

[1] اعتبارا من نوفمبر 2021، تشمل قائمة البلدان الأقل نمواً: أفغانستان، أنغولا، بنغلاديش، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، كيريباتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، وسيراليون، وجزر سليمان، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وتيمور الشرقية، وتوغو، وتوفالو، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، واليمن، وزامبيا.

- **ثانيا**، يضع البرنامج الخاص القطاع في واجهة ومركز تنمية القدرات في الاستثمار. تلعب مشاركة خبراء برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا والتزامهم دورا هاما في نجاح البرنامج. علاوة على ذلك، لا يقتصر دور القطاع الخاص كمزود وإنما أيضا متلقٍ للمساعدات المعنية بتنمية القدرات؛ حيث يقوم برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص الموارد في البلدان الأقل نموا.
- **أولا**، يتبنى البرنامج نهج متكامل في تنمية القدرات الاستثمارية للبلدان الأقل نموا. يقدم برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا المساعدات على جبهتين متكاملتين. يقرن البرنامج الدعم التقني المعني بمجالات الاستثمار – بما في ذلك المفاوضات وتسوية النزاع - بأنشطة بناء القدرات المخصصة والمصممة بما يلائم وضع وطلب كل بلد بحد ذاته.

فيما يلي مثالا للمساعدات التي تقدمها المنظمة الدولية لقانون التنمية للمستفيدين في إطار دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا:

غامبيا

الدعم التقني في مجال التحكيم بين المستثمرين والدول. قدمت المنظمة الدولية لقانون التنمية المساعدة التقنية إلى حكومة غامبيا في مجال التحكيم بين المستثمرين والدولة في قطاع النفط والغاز من خلال الاستعانة بخبير كمي لتقييم عنصر الضرر في التحكيم. بفضل الدعم الذي قدمه الخبير الكمي، تمكنت غامبيا من ترسيخ نقاط دفاعها والتوصل إلى تسوية خارج المحكمة مع المستثمر الأجنبي.

الدعم في تصميم نموذج اتفاقية استثمار ثنائية. قدمت المنظمة الدولية لقانون التنمية مساعدة تقنية إلى وزارة التجارة في حكومة غامبيا في مراجعة مشروع نموذج اتفاقية استثمار ثنائية (BIT) لضمان توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.

بناء القدرات التكميلية. في كلتا الحالتين، تضمنت المساعدة التقنية دعم بناء القدرات في مجال قانون الاستثمار الدولي والتحكيم والتفاوض في عقود الاستثمار.

أثيوبيا

بناء القدرات في مجال الاحتفاظ بالاستثمار الأجنبي المباشر وإدارته. قدمت المنظمة الدولية لقانون التنمية دعما لبناء قدرات مسؤولين حكوميين من هيئة الاستثمار الأثيوبي ووزارة الخارجية ووزارة التجارة الدولية في قانون الاستثمار والتحكيم، بهدف تعزيز قدرتهم على تصميم أطر قانونية وسياساتية بشأن الاستثمارات الدولية تتماشى تماما مع التنمية المستدامة.

مالاوي

الدعم التقني في مجال عقود الاستثمار الزراعي المستدام. قدمت المنظمة الدولية لقانون التنمية المساعدة التقنية للمشاريع المملوكة من الدولة في مالاوي من خلال إعداد نموذج اتفاقية شراكة لتسهيل المفاوضات مع المستثمرين الأجانب في قطاع الزراعة.

أوغندا

دعم بناء قدرات محامي القطاع الخاص في مجال تنفيذ معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر. بالتعاون مع جمعية المحامين الأوغندية، قدمت المنظمة الدولية لقانون التنمية دعما لبناء قدرات محامي القطاع الخاص قائما على تنفيذ معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر. بوجه خاص، نفذت المنظمة الدولية لقانون التنمية دورتين تدريبيتين لما مجموعه ٢٣٠ من ممثلي القطاع الخاص من شركات محاماة وجمعيات صناعية أوغندية، ركزت بصفة خاصة على قانون تمويل المشاريع وقانون الاندماج والاستحواذ.

العمل مع القطاع الخاص

لتقديم المساعدة في إطار برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نمواً، تعتمد المنظمة الدولية لقانون التنمية على خبرة محامين وخبراء في مجال الاستثمار. وقد قامت المنظمة الدولية لقانون التنمية بتجميع قائمة من الخبراء يتعاونون مع البرنامج ويقدمون خدمات مجانية أو على أساس رسوم مخفضة. وتشمل القائمة، على سبيل المثال، أعضاء يعملون في شركات محاماة، وجمعيات مهنية، وجامعات، ومراكز بحوث، ومنظمات غير حكومية.

الشركاء

ABA Section of International Law – Your Gateway to International Practice
ALLEN & OVERY
Arnold & Porter
Baker McKenzie.
BRYAN CAVE LEIGHTON PAISNER BLP
Université Paris Nanterre – CEDIN Centre de droit international de Nanterre 1981-2021
Columbia Center on Sustainable Investment – A joint center of Columbia Law School and The Earth Institute, Columbia University
Cooley
CRA Charles River Associates
Debevoise & Plimpton
FIETTA LLP International Law
HERBERT SMITH FREEHILLS
Hogan Lovells
iilcc international investment law centre cologne
IISD International Institute for Sustainable Development
ISLP International Senior Lawyers Project
JUS MUNDI Academic Research
K&L GATES
Legance Avvocati Associati
omnia Strategy LLP
orrick
PAVIA e ANSALDO Studio Legale
Shearman & Sterling
SIDLEY
Steptoe & Johnson LLP
3VB Three Verulam Buildings Barristers

يقدم الخبراء المشمولون في القائمة مشورة مهنية عالية الجودة في مسائل قيد النظر، إضافة إلى المعلومات والتحليل، وذلك لمساعدة المستفيدين على تقييم الخيارات وتحديد الأولويات والاستراتيجيات والموازنة بين المفاضلات التي قد تحدث عند تعارض الأهداف السياساتية.

مبررات البرنامج

ينطبق التزام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقائم على "عدم ترك أي أحد خلف الركب" قطعا على البلدان الأقل نموا. وقد تم الاعتراف جليا بالدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأقل نموا في الهدف العاشر (10) من هذه الأهداف، والذي يؤكد على أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأقل نمواً وتبعا لخططها الوطنية.

على الرغم من ذلك، فإن معدل الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان الأقل نمواً منخفض مشكلا بذلك سببا جليا للقلق. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً في اتجاه هبوطي منذ العام 2015، ممثلا 1.4٪ فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في العام 2019. وقد سرعت جائحة فيروس كوفيد19- من هذا الانخفاض. فبينما أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2021 انتعاشا أقوى من المتوقع، فإن هذا التطور الإيجابي لم يمتد إلى البلدان الأقل نموا؛ حيث يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في انخفاض مندفع يضر الانتعاش.

من خلال تشجيع وتعزيز تبني أطر قانونية وتعاقدية عادلة ومتوازنة وفعالة ترتكز على سيادة القانون، يمكن للبلدان الأقل نمواً عندئذ أن تفتح أبوابها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإدارته من أجل تحقيق انتعاش وتنمية مستدامة. يسهم برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا في تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير المساعدة القانونية والخبراء لمعاونة الحكومات والشركات الخاصة في البلدان الأقل نموا التي تقدمت بطلب للمساعدة، على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام وتعظيم الفائدة المستمدة منه.

يمكن للبرنامج، من خلال وضع الخبرة الخاصة في خدمة البلدان الأقل نموا، أن يسد التفاوت في القدرات والتي تفصل فيما بين المستفيدين والمستثمرين الأجانب، إلى جانب تقليل المخاطر من انخراط البلدان الأقل نموا في عقود استثمارية غير متوازنة وعرضة لإعادة التفاوض؛ أو دخولها في اتفاقيات استثمار دولية لا تأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة الوطنية، أو في إجراءات تسوية نزاع استثمار باهظة التكلفة.

تم الاعتراف بأهمية برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا في تحقيق هذه الأهداف في برنامج عمل الدوحة لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس لأقل البلدان نموا، والذي يعترف

©IDLO/StreetOnCamara

على وجه التحديد بدور البرنامج في تعزيز وصول البلدان الأقل نموا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادر رأس مال خاصة أخرى من أجل التنمية.

عن المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO)

يتم تنفيذ برنامج دعم الاستثمار لصالح البلدان الأقل نموا من خلال المنظمة الدولية لقانون التنمية. والمنظمة الدولية لقانون التنمية هي المنظمة الحكومية الدولية العالمية المكرسة حصريا لتعزيز سيادة القانون وتحقيق السلام والتنمية المستدامة. تعمل المنظمة الدولية لقانون التنمية على دعم الحكومات وتمكين الناس لإصلاح القوانين وتقوية المؤسسات لتعزيز السلام والعدل والتنمية المستدامة والفرص الاقتصادية. مع خبرتها في العمل في أكثر من 90 دولة حول العالم، توفر المنظمة الدولية لقانون التنمية دعما برامجيا في مجال القانون التجاري والاقتصادي، لمعاونة الأطراف المعنيين على معالجة التحديات المعنية بالقدرات والتي يواجهونها عند التفاوض على شروط التجارة والاستثمار وحل النزاعات التجارية مع نظرائهم الأجانب.

لدى المنظمة الدولية لقانون التنمية سجل حافل في مساعد البلدان الأقل نموا والعمل فيها، ساهمت في بناء علاقات تقوم على الثقة مع حكوماتهم ومؤسساتهم بهدف دعم أهداف التنمية الوطنية المحددة. كجزء من إطار عمل البرنامج والذي يغطي البلدان في كافة المناطق وفي مراحل مختلفة من التنمية، استفادت عدة بلدان من فئة البلدان الأقل نموا من مساعدة المنظمة الدولية لقانون التنمية و/ أو من خلال المشاركة في برامجها التدريبية. بصفتها منظمة حكومية دولية وخبرتها الطويلة في دعم مؤسسات العدالة في البلدان النامية، ومكانتها في المجتمع الدولي القانوني، يجعل المنظمة في وضع فريد لتقديم الخدمات المتوخاة بموجب البرنامج لصالح البلدان الأقل نموا.

حقوق التأليف @ 2022، المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO)
كافة الحقوق محفوظة

IDLO

خلق ثقافة العدالة

المنظمة الدولية لقانون التنمية

معلومات الاتصال

لمزيد من المعلومات عن البرنامج، يرجى الاتصال:

السيدة اليساندرا ميستورا

منسق برامج، التنمية الاقتصادية الشاملة

هاتف: 39+ 06 40403349

بريد إلكتروني: idlo-isp@idlo.int

موقع إلكتروني: www.idlo.int/Investment-Support-Programme-LDCs

بتمويل من

الاتحاد الأوروبي